

فكرة التقسيم العددي في نظر النحاة العرب
بين المفهوم والوظيفة

أ/أحمد تاويليت

قسم الأدب العربي

كلية الآداب واللغات

جامعة محمد خيضر، بسكرة

إنّ البحث في مسألة العدد اللغوي يبين لنا صور التفكير عند النحاة⁽¹⁾ واللغويين القدامى، حيث رتبوا الأعداد ثلاثة رتب «رتبة الواحد، رتبة الاثنين ورتبة الجماعة، فهي للتوحيد، والتنثية والجمع»⁽²⁾ وهذا فيما ورد عن كلام العرب، وأساليب تعبيرهم، وقد يعبر «عن واحد بلفظ جماعة، وعن اثنين بلفظ جماعة»⁽³⁾. على سبيل التعبير المجازي، فذلك يعتبر من سنن العرب في كلامهم حين يقولون للجماعة: «ضيف» أو «عدو» والمراد به جماعة «الضيوف» أو جماعة «الأعداء». وقد ورد التعبير في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضِيفِي﴾^[الحجر/68]. بلفظ الجمع والمراد به جماعة الضيوف. وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ ظِفْلًا﴾^[غافر/67].

في حين آخر؛ قد يعبر عن الجمع بالمفرد كقوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^[النور/2]، حيث يراد به واحد واثنان وما فوق⁽⁴⁾.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن للنحاة رأيا مفاده أن الأصل في العدد اللغوي هو الأفراد - أو المفرد - منهم ابن الأبناري في قوله: «إن قال قائل: ما التنثية؟ قيل: التنثية صيغة مبنية للدلالة على اثنين. وأصل التنثية العطف، تقول: قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل فيه: قام زيد زيد، وذهب عمرو عمرو. إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على

الأخر زيادة دالة على التثنية طلبا للإيجاز والاختصار»⁽⁵⁾. وفي جوابه عن سؤال: ما الجمع؟ قال: «قيل صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين. والأصل فيه أيضا العطف كالتثنية، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع أولى»⁽⁶⁾.

ويبدو من خلال هذين القولين أن ابن الأنباري يقصد بالعطف معنى الإفراد (المفرد)، والدليل على هذا ما قاله في موضع آخر في حديثه عن إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات، لأن «التثنية والجمع فرع على المفرد... فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات الأصل...»⁽⁷⁾. وفي هذا دلالة قاطعة على كون المفرد أصلا والتثنية والجمع فرع عنه، والترتيب يكون «بالمفرد أولا ثم يأتي بعد ذلك المثنى والجمع، وما كان المثنى والجمع لو لم يكن المفرد أولا حتى من ناحية التصور، لأننا لا نستطيع أن نتصور اثنين أو ثلاثة إلا بعد أن نتصور الواحد قبلهما»⁽⁸⁾. كما أن الدليل على أصلية المفرد وفرعية المثنى والجمع؛ أنه لا يجوز تثنية إلا ما كان مفردا، ولا يجوز تثنية المثنى والجمع⁽⁹⁾. ولقد ذكر ابن يعيش أن أصل الزيدين: زيد و زيد⁽¹⁰⁾. وهو ما يوافق رأي ابن الأنباري فيما سماه بالعطف و التكرار.⁽¹¹⁾

غير أنه ورد في التراث اللغوي ألفاظ متناهة لا مفرد لها، وألفاظا مجموعة لا واحد لها. ومفردها يدل على المعنى فقط دون اللفظ. فمن الأولى: ما أورده السيوطي في مزهره، نحو «الملوان: الليل والنهار: وهما الأحران والعصران؛ ويقال: العصران: الغداة والعشي، وهما: الفتيان والردفان... والأبيضان: اللبن والماء»⁽¹²⁾.

وهذا لا يتعارض مع القول بأصلية المفرد؛ لأن هذه الألفاظ متناهة لفظا، ومفردة معنى، يقول أحد الدارسين المحدثين: «ولما كان مفردها غير متشابهين لفظا (الليل والنهار)، (الغداة والعشي)، (اللبن والماء) لم يكن ممكنا تثنيتهما من حيث اللفظ؛ فكانت

التثنية من حيث المعنى، إذن فالمفردان موجودان لتلك الألفاظ المثناة، إلا أنهما اختلفا لفظاً»⁽¹³⁾. والألفاظ الواردة في ذلك قليلة لا يمكن أن تبنى عليها القاعدة العامة، حيث بلغت في بعض المواضع -أي الأبواب- ثلاثة ألفاظ أو اثنتين منها⁽¹⁴⁾.

أما تعريف المفرد والمثنى والجمع، فإن المفرد هو: الواحد أو الواحدة من كل شيء. وهو أكثر دوراناً في الأحكام النحوية واللغوية وأشد ارتباطاً بها. و(الإفراد) قسيم المثنى والجمع، وهو حالة من حالات الاسم إذا لم يكن مثنى ولا مجموع، وهو من فعل المتكلم وصنعه إن أراد أن يفرق بين الاثنين في المثنى⁽¹⁵⁾. و(الإفراد) يدل «على الواحد من الناس أو الحيوانات أو الأشياء»⁽¹⁶⁾.

و(المثنى) هو: الاسم الذي ينوب عن مفردين متفقين معنى ولفظاً، وهو ما لآخره ألف أو ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة⁽¹⁷⁾، يقول ابن جني: «... فإذا تثبت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفاً ونوناً، تقول في الرفع: قام الزيدان والعمران»⁽¹⁸⁾. ويقول ابن الأنباري: «وأصل التثنية العطف، تقول: قام الزيدان وذهب العمران، والأصل فيه: قام زيد وزيد، وذهب عمرو و عمرو ...»⁽¹⁹⁾. ويقول صاحب الإيضاح في علل النحو عن التثنية: «إن قال قائل: أخبرونا عن التثنية ما معناها؟ قلنا له: ضم اسم مثله في اللفظ، فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر. ويؤتى بعلم التثنية آخراً، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد»⁽²⁰⁾.

وقد جاءت معظم تعريفات النحاة واللغويين للتثنية والجمع على أنها ضم اسم إلى آخر مثله وجمعهما ليكونا كاشيء الواحد. يقول عبد القاهر الجرجاني: «اعلم أن التثنية والجمع يقصد بهما الاختصار والإيجاز. فكان الأصل أن يقال: جاءني زيد و زيد.

إلا أنهم رأوا ذلك يطول إذا كان التنثية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يقال: زيد وزيد وزيد إلى ما يطول جدا فقالوا: الزيدان والزيدون، فجعلوا الألف والواو عوضا عن ضم الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى مع اختصار اللفظ»⁽²¹⁾. ومعنى ذلك أن العرب في كلامهم إن أرادوا التنثية أو الجمع اختصروا ذلك في ألفاظهم بإضافة زوائد ولواحق تدل على أن الكلمة مثناة أو مجموعة تجنبنا للتكرار، لأن لغتهم تتميز بخاصية الإيجاز، في التعبير؛ حيث «اهتمت بالمتنى فشاع فيها الخطاب للمفرد بصيغة المتنى كما في الشعر كقولهم: "خليلي" و "قفا"، و "دعا". ومن اهتمام العربية بالمتنى أننا نجد عددا من المصادر ترد مثناة، مثل "سعديك" و "حنانيك" و "لبيك" و "حوالك" و "دواليك"»⁽²²⁾.

ولقد بنى النحاة تعريفاتهم من خلال الألفاظ الواردة في النصوص اللغوية، فعقدوا لظاهرة التنثية بابا في مصنفاتهم النحوية، وعدوها من الفصائل النحوية. كما أن موضوع التنثية «من الموضوعات التي يحسن الوقوف عندها طويلا، ذلك أن مصادر البحث وجلها كتب النحو واللغة لا تقول إلا الشيء اليسير»⁽²³⁾.

- (1) ينظر: الدكتور علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، مكتبة الشباب القاهرة، د ط، د ت، ص 127، 128.
- (2) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق فاروق الطباع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1997م، ص 195.
- (3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (4) ينظر: المصدر نفسه، ص 216، 217. وينظر: الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1978م، ص 158.
- (5) ابن الأنباري، من أسرار العربية، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ/ 1995م، ص 64، 63.
- (6) المصدر نفسه، ص 64.
- (7) المصدر نفسه، ص 65.
- (8) الدكتور أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، د ط، 1992م، ص 126، 125.
- (9) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية بالكويت، د ط، 1393هـ/ 1975م، 42/1.
- (10) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب العربية بيروت لبنان، د ط، د ت، 147/4.
- (11) ينظر: ابن الأنباري، من أسرار العربية، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، ص 65، 64، 63.
- (12) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبط وتصحيح فؤاد علي منصور، دار الجيل بيروت لبنان، د ط، د ت، 173/2. وينظر: الدكتور إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، د ط، 1968م، ص 91.
- (13) الدكتور أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية، ص 127.
- (14) ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 199/2، 200، 201.

- (15) ينظر: الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الثقافة الجزائر، د ط، د ت، ص170.
- (16) الدكتور: إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1986م، ص97.
- (17) ينظر: المرجع نفسه، ص495. وينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د ط، 1997م، ص201. وينظر: محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللغة العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م، ص112، 113.
- (18) ابن جني، اللع في العربية، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، تحقيق: حسن محمد محمد شرف، عالم الكتب بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1399هـ/1979م، ص102.
- (19) ابن الأثيري، أسرار العربية، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، ص63.
- (20) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة، 1402هـ/1982م، ص121.
- (21) عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، د ط، 1982م، 1/183.
- (22) الدكتور إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص90. وينظر: الدكتور علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، دار نهضة مصر الفجالة بالقاهرة، د ط، د ت، ص231.
- (23) الدكتور إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص75.